

تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة

د. سمر روحي الفيصل *

خدمت الجامعات العربيّة حركة إحياء التّراث العربيّ حين سمحت لطلاّب الدّراسات العليا في شهادتي الماجستير والدّكتوراه بأن تتألّف رسائلهم من تحقيق مخطوطٍ، وتقديم دراسةٍ حول صاحبه. وليس من المفيد هنا أن أتوقّف عند الفروق بين المخطوط الصّالح لطالب الماجستير، والمخطوط الصّالح لطالب الدّكتوراه؛ لأنّني أرغب في الانصراف إلى قضيّة تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة، وهي قضيّة تشمل هذين النّوعين من

* أديب وناقد سوري مقيم في الإمارات.

العمل الفني: الفنان علي الكفري.

الطّلاب، مهما يكن التّباين بين المخطوط في الشّهادتين كبيراً في القيمة العلميّة، وفي عدد الصّفحات. ومن ثَمَّ فإنّني لن أشير، في أثناء الحديث، إلى الفروق بين طالب الماجستير وطالب الدّكتوراه في طبيعة استعداد كلٍّ منهما للعمل في حقل المخطوطات، مكتفياً بالحديث عن المهارات والمعارف التي يتحلّيان بها، والتي يجب أن يتحلّيا بها.

الظّنُّ أنّ هناك ثلاث قضايا متكاملة في تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة:

- تتعلّق الأولى بالمرحلة السّابقة على التّحقيق.

- وتنصرف الثّانية إلى مرحلة التّحقيق نفسها.

- أمّا المرحلة الثّالثة فهي مرحلة كتابة مقدّمة التّحقيق.

ولا بدَّ، قبل الحديث عن هذه القضايا الثّلاث، من القول إنّ أنظمة الجامعات العربيّة تسمح لطالب الدّراسات العليا بأن يُحقِّق، في رسالة الماجستير أو ما يحلُّ محلّها، ورسالة الدّكتوراه، المخطوط وحدَه إذا كان حجم هذا المخطوط مقبولاً، يمكن إنجاز تحقيقه في المدّة المحدَّدة للشّهادة. كما تسمح الأنظمة نفسها بأن ينهض طالبان من طلاّب الدّراسات العليا، أو أكثر من طالبين، بتحقيق مخطوط واحد، أو جزء من مخطوط، إذا كان المخطوط ضخماً متعدِّد الأجزاء، لا يستطيع طالب واحد إنجاز تحقيقه في المدّة المحدَّدة. وهذه الأنظمة تضع على كاهل الأستاذ المشرف أمر توزيع الأجزاء على الطلاّب، والتّنسيق بينهم؛ ليتوافر الانسجام في التّحقيق، وينتج الطلاب كتاباً ذا روح واحدة.

أوّلاً: قبل التّحقيق

يتعلّق جانب من الحديث عن تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة بالطّالب وبالأستاذ المشرف عليه، ويرتبط جانب آخر بالمخطوط نفسه. أمّا الجانب الأوّل فهو الاستعداد العلميّ للطّالب للخوض في غمار تحقيق المخطوطات. وهو استعداد تُكوِّنه المهارات، ويصقله التّدريب، وتُرسِّخه الخبرة، وتُعمِّقه المعرفة. والمشكلة أنّ هذه الشّروط لا تتوافر كلّها في طالب المرحلة الجامعيّة الأولى، ولكنّها يمكن أن تتشكّل في مرحلة الإعداد الأوّليّ للدّراسات العليا؛ تلك المرحلة الفاصلة بين الإجازة (أو: البكالوريوس) وتقديم رسالة الماجستير، أو ما يعادلها بحسب الأنظمة الجامعيّة المختلفة[1]. فهذه المرحلة يجب أن تنصرف إلى غرس مهارات التّحقيق في الطّالب الذي سيُقبِل في المرحلتين التّاليتين على اختيار تحقيق المخطوطات موضوعاً له، بدلاً من انصراف

هذه المرحلـة، كما جرت العادة، إلى الموضوعـات الاختصاصيّة وقواعـد البحـث العلمـيّ. فالموضوعـات الاختصاصيّـة ومهارات البحـث العلمي يمكن أن تتشـكّل بوساطـة التّكليفات اللاصفيّة والحـوارات الفرديّة بين الطّالب وأستاذه. أمّا قضايا التّحقيـق فتحتـاج إلى العمـل المباشـر، والتّعلُّم مـن الصّواب والخطـأ، والإحـالات الدّائمة إلى مصـادر التّحقيق ومراجعه. ولهـذا السّبب أقـترح ألا يزيد عدد طلاب كلّ أستاذ مشرف، في هذه المرحلة، على ثلاثة طلاب؛ ليتمكّـن مـن تدريبهـم وصقل مواهبهـم، وإرشادهم إلى شؤون المخطوط، مـن قراءة للخطـوط، ومعرفة بالرّموز، وإتقان للقـراءة الفاحصة، وخبرة في الهوامشـ والإحالات... ذلـك أنّ رسالة الماجستير (أو ما يعادلهـا) التي سينصرف الطّالـب إليهـا في المرحلة القابلـة ليست مرحلة تدريب فـرديّ عشوائيّ على تحقيق المخطوطات، وليست مناسبة لإتقان مهارات التّحقيق، بل هي عمل دؤوب ينتج عنه تحقيق علميّ منهجيّ لإحدى المخطوطات العربيّة،



وتكسب حركة إحياء التّراث بوساطته محقّقاً جديداً. ولعلّ جانباً غير قليل من المآخذ على تحقيق المخطوطـات في الرّسائل الجامعيّة نابع من دخول الطّالـب حقل المخطوطات من دون أن يكون مـزوّداً بالمهارات اللازمة له، كما سأوضّح بعدُ.

أمّا الجانب الثّاني، جانب المخطوط، فلا بدّ من أن ينتقـي الطّالب مخطوطاً يستحقّ التّحقيـق، وإلا فما قيمة شهادته العلميّة إنْ

لم يُقدِّم فيها تحقيقاً جيِّداً لمخطوط مهمّ في الحقل المعرفي العربيّ. وهذا يعني أنّ الطّالب يجب أن يبحث، بعون من أستاذه المشرف، ومن العارفين بالمخطوطات، ومن المحقّقين، ومن فهارس الرّسائل الجامعيّة، عن مخطوط يتّصف بالآتي:

١- القيمة العلميّة في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه المخطوط والطّالب؛ لأنّ المخطوطات التي حقّقها طلاّب الدّراسات العليا كثيرة، ولكنّها متفاوتة في مستواها العلميّ. وبعضها، على أقلّ تقدير، لا يستحقّ الجهد الذي بذله الطّالب كما قال مهدي فضل الله[٢]، وبعضها الآخر لا أهمّيّة له في حقله المعرفي؛ لتوافر مخطوطات أخرى محقّقة تُغني عنه. ولأنّ الطّالب يجب أن يختصَّ، من بداية طَلَبه العِلْم، بتحقيق مخطوط في حقل معرفي واحد ليس غير، بحيث يعرف المخطوطات المؤلَّفة فيه، ويُصبح بعد سنوات قليلة، أو كثيرة، خبيراً في هذا الحقل، مثل المحقّقين الذين انصرفوا إلى تحقيق الكتب النّحْويّة وحدَها، أو كتب التّراجم وحدَها، أو كتب التّاريخ وحدَها...

٢- التّأكُّد من أنّ المخطوط لم يُحقَّق، أو حُقِّق ولكنّ تحقيقه لم يكن علميّاً، أو كان تحقيقه علميّاً ولكن اكتشاف نسخة مخطوطة جديدة يمكن أن يُغيِّر شيئاً في المعارف المتداولة، أو كان تحقيقه علميّاً تقريباً؛ لأنّه مملوء بالأخطاء[٣]. ذلك أنّ الطّالب يجب أن يملك مسوِّغاً مقبولاً لاختياره المخطوط، وإلا فلا معنى لتحقيق مخطوط محقّق تحقيقاً علميّاً جيِّداً. وهناك مصادر تُرشد الطّالب إلى المطبوع والمخطوط من التّراث العربي[٤]، يتمكّن الطّالب بوساطتها من معرفة حال المخطوط الذي يرغب في تحقيقه. من هذه المصادر[٥]: (معجم المخطوطات المطبوعة) لصلاح الدّين المنجِّد[٦]، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمن[٧]، و(تاريخ التّراث العربي) لفؤاد سزكين[٨]، و(فهرس المخطوطات المصوَّرة) الذي أصدرته جامعة الدّول العربيّة، فضلاً عن فهارس المخطوطات العربيّة في: جامعة الملك سعود بالرّياض، وجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ومكتبة جستر بتي[٩]، ودار الكتب المصريّة[١٠]، وخزائن كتب الأوقاف[١١]، ومكتبة الأسد بدمشق التي انتقلت إليها مخطوطات المكتبة الظّاهريّة، وهي من أكثر أمكنة المخطوطات غنىً في الوطن العربي...

٣- البحث عن نُسَخ المخطوط الموزَّعة في مكتبات العالم، واعتماد النُّسخة الأمّ منها، وهي النُّسخة التي كتبها المؤلِّف بيده. ثمّ النّسخة المصدَّقة التي كتبها أحد طلاّب

المؤلِّف أو أحد مريديه، فالنّسخة الموثّقة التي كتبها أحد النُّسّاخ عن المخطوط الأصليّ (الأمّ)، فالنّسخة المسموعة المكتوبة في عصر المؤلِّف التي أقرّها العلماء، فالنّسخة المنسوبة المكتوبة بعد عصر المؤلِّف، وعليها سماعات تؤيّد نسبتها إلى كتاب المؤلِّف، وغير ذلك من النّسخ السّقيمة والمعيبة...[١٢].

ووظيفة النّاقد، كما نصَّ برجستراسر، (أن يُقدِّر قيمة كلّ نسخة من النُّسخ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب، متبعاً في ذلك قواعد، منها:

- إنّ النُّسخ الكاملة أفضل من النُّسخ النّاقصة.
- والواضحة أحسن من غير الواضحة.
- والقديمة أفضل من الحديثة.
- والنُّسخ التي قُوبِلت بغيرها أحسن من التي لم تقابَل)[١٣].

ومسوّغ البحث عن نُسَخ المخطوط وترتيبها هو سعي طالب الدّراسات العليا إلى تقديم نسخة لا يُشَكُّ في نسبتها إلى الكتاب الذي ألّفه المؤلِّف. والسّبيل إلى ذلك مقابلة النُّسخ المخطوطة، بغية تقديم نصّ صحيح النّسبة إلى المؤلّف. على أن ينطلق الطّالب من أنّ مقابلة النُّسخ ليست هدفاً للتّحقيق، بل هي وسيلة لـ(تصحيح النّصّ وضبطه)، والشّروع بعد ذلك في (توضيحه) أو (شرحه) أو (التّعليق عليه)؛ لأنّ (النّصّ الصّحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح)[١٤].

٤- إذا كان المخطوط كبيراً متعدِّد الأجزاء، وجب على الأستاذ المشرف توزيعه على عدد من الطّلاب، بحيث ينهض كلّ طالب بتحقيق جزء من الأجزاء. ولا بدَّ قبل شروع الطّلاب في العمل من الاتّفاق على منهج التّحقيق، وخصوصاً الأساليب المعتمدة في المقابلة والتّصحيح والتّعليق والتّخريج والتّرجمة[١٥] وإصلاح الأغلاط وتدوين الرّموز وتهيئة موادّ الفهارس، بغية الانتهاء إلى تحقيق لا تتباين أجزاؤه في مستواها العلميّ، سواء أكان هذا المستوى خاصّاً بتصحيح النّصّ أم كان خاصّاً بالتّعليق عليه أم كان خاصّاً بصورته النّهائيّة. فاضطراب التّوثيق، على سبيل التّمثيل لا الحصر، ينتج عن اختلاف طبعات المصادر والمراجع التي رجع إليها كلُّ طالب[١٦]، وتوحيد التّوثيق يحتاج إلى اتّفاق الطّلاب قبل الشّروع في التّحقيق على طبعات محدَّدة للمصادر والمراجع، وعلى أن يتبادلوا الرّأي، في أثناء التّحقيق، حول أيِّ مصدر أو مرجع جديد لم يُتَّفق عليه من قبل؛ لأنّه سيكون على هؤلاء الطّلاب بعد إنجاز التّحقيق صناعة جزء من الكتاب خاصٍّ بالفهارس، يُعبِّر عن اتّفاقهم

على المنهــج، وكأنّ هؤلاء الطّلاب المحقّقين طالبٌ واحدٌ ليس غير.

ثانياً: تحقيق المخطوط

تختلــف الرّسائــل الجامعيّة في تجسيد المفهوم العلمــيّ لتحقيق المخطوطات، فهي بين إفــراط وتفريــط حيناً، وبــين إهمال وجهــل حيناً آخــر، وبين توضيــح وضبط أحياناً. والهدف الذي نرنــو إليه هو تنقية هذا الخليط من شوائب الإفراط والتّفريط والإهمال والجهل؛ لإبقاء التّوضيح والضّبط، وهمــا مــن المقاصــد الأساسيّــة للتّحقيق كما نصَّــ مطــاع الطّرابيشــي[١٧]. والظّنُّ أنّ تحقيــق هذا الهدف يحتــاج إلى مراعاة الأمور الآتية:

١- التّأكُّــد مــن نسبــة المخطــوط إلى مؤلِّفه:

الخطوة الأولى التــي يجب أن يخطوها الطّالــب في التّحقيق، هي التّأكُّد من عنوان المخطوط، واســم مؤلِّفه، بغيــة الاطمئنان إلى أنّ المخطــوط الــذي سيحقّقه صحيح النّسبــة إلى مؤلِّفــه. فعنوان كتــاب (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) لحــازم القرطاجنيّ اتّضح للمحقّــق محمد الحبيب بن الخوجة بعد أن تحقّق من صحّتــه في أثناء تحقيقه الكتاب ليُقدِّمه في جامعة باريس لنيل شهادة الدّكتــوراه. إذ كانت هناك نسخة مخطوطة وحيــدة، كُتــب عليها عنــوان شائــع، هو: (المناهج الأدبيّة)، وقد أصابها خَرْم في أوّلها وآخرها، فضــلاً عن تباين كتب التّراجم في الاتّفاق على عنــوان الكتاب. ولكنّ الدّكتور الخوجــة، الطّالــب آنــذاك، بــذل الوقت والجهــد في إثبات صحّــة نسبة الكتاب إلى (حازم القرطاجنيّ)، وصحّة العنوان أيضاً، وهو: (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)[١٨]. وليس التّأكُّد من عنــوان الكتاب بالأمر الهيِّن كما نصَّ عبــد السّلام هــارون[١٩] للخرم الذي أشرتُ إليه في مخطوط مثل مخطوط (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، أو لعدم وضوح العنوان واســم المؤلِّف جزئيّــاً أو كلّيّــاً، أو للتّزييف المتعمَّــد وغــير المتعمَّد الرّامــي إلى إضفاء القيمة على المخطوط بادّعاء قِدَمه، أو لغير ذلك مــن الأسباب والعوامل. أمّــا أساليب التّأكُّد من صحّة العنوان والمؤلِّف فمتعدِّدة، منهــا الكُتُب التي عُنيت بالمؤلَّفات المطبوعة والمخطوطة، كالفهرست لابن النّديم، وكتب التّراجم، والكتب الخاصّة بدراسة الخطوط والأوراق. (وتُعَــدُّ الاعتبارات التّاريخيّة من أقــوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفهــا. فالكتاب الــذي تُحْشَد فيه أخبار تاريخيّة تالية لعصر مؤلِّفه الذي نُسِب إليه، جدير بأن يُسقَط مــن حساب ذلك المؤلِّف. ومــن أمثلة ذلك كتــاب نُسِب إلى الجاحظ،

عنوانه: (كتاب تنبيه الملوك والمكايد)، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصريّة برقم ٢٣٤٥ أدب. وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك، فإنّكَ تجد من أبوابه باب: نكت من مكايد كافور الإخشيديّ، ومكيدة توزون بالمتّقي بالله. وكافور الإخشيديّ كان يحيا بين سنتي ٢٩٢و٣٥٧، والمتّقي بالله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و٣٥٧. فهذا كلّه تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السّنين)[١٩]. وهناك أساليب أخرى للتّحقُّق من نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، يجب على طالب الدّراسات العليا التّمرُّس بها قبل خوضه هذا الحقل المعرفيّ؛ ليتمكّن من تجسيدها في هذه المرحلة.

٢- اعتماد النُّسخة (الأمّ) أصلاً:

هي النّسخة الحاملة اسم المؤلِّف وعنوان الكتاب، ومادّتها كلّها بخطّ المؤلِّف نفسه، أو أملاها، أو أجازها. ثمّ النّسخة المأخوذة منها، ثمّ فرعها...[٢٠]؛ أي أنّ هناك ترتيباً للنُّسَخ المعتَمَدة يجب على الطّالب التّقيُّد به. وقد لاحظ الدّكتور عادل فتحي رياض أنّ اعتماد النُّسخة الثّانويّة أصلاً للنُّسَخ الأخرى نابعٌ من جهل الطّالب، ولاحظ أيضاً خطأً آخر هو ترجيح نسخة على أخرى من غير مرجِّح[٢١]. ولاحظ غيره التّهاون في فحص تاريخ النَّسْخ، ودراسة المِداد، والتّدقيق في اسم النّاسخ[٢٢]، وغير ذلك من أمور علميّة تقود إلى معرفة النُّسخة الأمّ، أو النُّسخة القريبة منها. والمفيد بعد التّقيُّد بالتّرتيب المعتَمَد للنُّسَخ ألا يهمل الطّالب أيّة نسخة مهما تكن قليلة الشّأن؛ لأنّ النُّسخة الفرعيّة، مثلاً، مفيدة في أحوال معيَّنة، (فقد يحتفظ الفرع بما بلي من الأصل أو ضاع منه)[٢٣]. وقد تحتفظ نسخة فرعيّة بكلمات مُحيت بفعل الزّمن، أو بفعل فاعل[٢٤]. ولا أشكّ في أنّ التّمييز بين النُّسخ الأصليّة والفرعيّة مهارة أساسيّة يجب أن يتحلّى بها طالب الدّراسات العليا الرّاغب في تحقيق المخطوطات، وإلا فإنّه لن يكون قادراً على النّظر الحصيف في نُسَخ المخطوط الموزَّعة في دول العالم، ولن يملك الخبرة التي تؤهِّله لمعرفة أساليب النّاسخين وفحص النُّسَخ استناداً إليها.

٣- الاعتدال في تصحيح النّصّ والتّعليق عليه:

لعلَّ تصحيح النّصّ المخطوط، والتّعليق على بعض ما جاء فيه، بغية توضيحه للقرّاء المعاصرين، كما كان واضحاً بالنّسبة إلى القرّاء في زمن المؤلِّف، هو الغاية من التّحقيق. ولكنّ هذه الغاية لم تتحقّق، أحياناً، في الرّسائل الجامعيّة على الوجه السّليم، بل جانبها الصّواب للإفراط في التّعليق، أو للتّفريط فيه. ومن ثَمّ غاب مفهوم الاعتدال،

وتضخّم نصُّ المخطوط نتيجة بعض الأمور الآتية، أو نتيجتها كلّها:

- الإفراط في مقابلة النُّسَخ في الهوامش دون فائدة تُذكَر.

- كتابة ترجمة مفصّلة للأعلام الوارد ذكرهم في المتن، وإهمال الخُطّة القاضية بكتابة ترجمة موجزة للأعلام غير المعروفين، والإحالة إلى بعض كُتُب التّراجم بالنّسبة إلى الأعلام المشهورين.

- تصحيح ما يظنُّه الطّالب غلطاً في المتن دون بصر بعواقب التّصويب. ذلك أنّ إصلاح الغلط يتحقَّق بالتّنبيه على الغلط في الهامش، ولا يتحقَّق بوساطة التّصويب في المتن. ولذلك وجب الامتناع عن إصلاح المتن لئلا يُفتَح باب التّلاعب بالمتون بدعوى إصلاح الغلط كما نصّ مطاع الطّرابيشي(٢٥). والواجب أن يُحَذَّر طالب الدّراسات العليا من الإقدام على تصويب ما يعتقد أنّه خطأ المؤلّف، أو سهوٌ منه، أو عدمُ معرفةٍ بالأمر. إذ إنّ الأمور قد تكون على غير ما ظهر منها، فيسرع الطّالب إلى التّصويب دون دراية بما أراده المؤلّف. بيد أنّ إصلاح الغلط في المتن ليس محرَّماً تحريماً نهائيّاً، بل يمكن التّصويب في أحوال ضيِّقة جدّاً، كأنْ يكون الغلط في أمر بيِّن لا لبس فيه، كالغلط في رسم إحدى الآيات القرآنيّة، أو العثور على الصّواب بدلاً من الغلط في إحدى النُّسَخ الأخرى المخطوطة؛ لأنّ ذلك يعني أنّ الغلط كان سهواً من المؤلّف أو النّاسخ، (أو يكون المؤلّف راوياً للمتون أو مُلخِّصاً للأسفار، فيقع الخطأ في بعض نَقْله، والوهم في بعض تلخيصه، على حين يكون الصّواب ثابتاً في المصدر المنقول منه، أو واضحاً في الكتاب الملخَّص)(٢٦). وعموماً فإنّ القاعدة هي عدم تصويب الغلط في المتن؛ لأنّه ملك صاحبه، ولا يجوز لغيره أن يُعَدِّل ويُبدِّل فيه.

- إضافة أمور إلى المتن بدعوى التّوضيح المعاصر، كأن يضيف الطّالب عناوين فرعيّة إلى المتن ليزيده وضوحاً وتحديداً. وهذا غير جائز؛ لأنّه تغيير في المخطوط، وتبديل في منهج الكتاب كما وضعه مؤلّفه.

- التّدقيق في المتن لمعرفة أسلوب المؤلّف وطبيعة التّأليف عنده، وغرضه من المخطوط. وهذا التّدقيق مفيد، كما نصَّ برجستراسر، في معرفة (ما كان متوقَّعاً أن يقوله المؤلّف في كلّ موضع من كتابه، فإذا خالف الموجودُ في النّسخ المتوقَّع وجوده استفاد النّاقد من ذلك إصلاح النّسخ)(٢٧). بيد أنّ التّدقيق في أسلوب المؤلّف يحتاج إلى خبرة في الأساليب عموماً، وفي أسلوب كلّ مؤلِّف خصوصاً. فهذا المؤلّف يُقارب بين رسم بعض الحروف، وذاك يجري بحسب

الكتابة المغربيّة في النَّقْط، فيضع نقطة الفاء تحتها، ويضع للقاف نقطة واحدة فوقها، وآخر يُفضّل الأساليب الخبريّة، ورابع يُطيل الجُمَل، وخامس يُكثر من صيغ التّمريض... وفَهْمُ هذا كلّه أمر عسير، ولكنّ ظاهره بسيط ييسِّر على الطّالب الانحراف، والوقوع في الوهم، فيبادر إلى التّصويب انطلاقاً ممّا اعتقده صواباً. ومن ثَمَّ وجب تدريب الطّالب على الحذر في أثناء تفسير الدّلالات الأسلوبيّة، وقَصْر هذا التّفسير على الهوامش وحدَها، وعدم الإسراع في محاكمة المتن انطلاقاً منها.

- إثقال المتن بالشّروح، بحيث تُصبح الهوامش معرضاً لثقافة المحقّق، وفهمه المخطوط، وتفسيره أبعاد المؤلِّف ومراميه. وهذا الإثقال من عيوب التّحقيق البارزة في الرّسائل الجامعيّة، يجب التّخلّص منه، والحرص على فهم وظائف الهامش فهماً سليماً لا يجاوز في أكثر حالاته اتّساعاً تقديم المتن كما وضعه صاحبه أوّل مرّة.

- ضبطُ المتن بالشّكْل ضبطاً كاملاً، ظنّاً من الطّالب المحقّق بأن ذلك يساعد القارئ على القراءة السّليمة. وهو لا يدري بأنّه يرهق نفسه من دون أن يفيد القارئ في شيء؛ لأنّ الضّبط الكامل يمنع القارئ من توظيف معارفه النّحويّة والصّرفيّة في أثناء القراءة، فضلاً عن أنّ هذا الضّبط لا يُيَسِّر القراءة بل يجعلها أكثر عنتاً، تبعاً لصعوبة متابعة القارئ الكلمات في أثناء القراءة. وخير من ذلك الاكتفاء بضبط الأساسيّات، كعين المضارع، والحرف الذي يُقرَأ على وجهين أو ثلاثة وجوه، وأواخر الكلمات التي يُعين ضبطها على تحديد المعنى أو إزالة اللّبس في السِّياق، والحرف المشدَّد...

ثالثاً: مقدّمة التّحقيق

تُعبِّر مقدّمة التّحقيق عن مستوى الطّالب، وتشرح معرفته بالمخطوط وصاحبه، وتُوضّح منهجه في التّحقيق. وليس هناك خلاف في أن تضمّ المقدّمة تعريفاً بقيمة المخطوط، ونسبته إلى مؤلِّفه، والنُّسَخ التي توافرت للمحقّق، وترتيب هذه النُّسَخ ورموزها في أثناء التّحقيق وصُور غلافها وبدايتها ونهايتها وبعض صفحاتها، فضلاً عن التّرجمة لصاحب المخطوط، وبيان منهجه في كتابه، وأسلوبه فيه.

بيد أنّ بعض الرّسائل الجامعيّة يهمل جوانب رئيسة في المقدّمة، ويتّسع في جوانب فرعيّة. فالواجب يُحتم على الطالب المحقّق أن يترجم لصاحب الكتاب، فيدقّق في اسمه ونَسَبه، ويبيّن مؤلّفاته المطبوعة والمخطوطة، قبل أن يُفصّل القول في المخطوط المحَقَّق. ولكنّ بعض الطّلاب يتّسع في الحديث عن

عصر المؤلّف، ويوجز في جوانب حياته الغامضة، أو يذكر مؤلّفاته من دون أن يدقّق في مواضعها وأمكنتها وطباعتها واهتمامات المؤلّف فيها. والواجب يحتم على الطّالب المحقّق أن يُدقّق في عنوان الكتاب، ولكنّ بعض الطّلاب يهمل ذلك بدعوى شيوع هذا العنوان، أو توافره على غلاف المخطوط، مهملاً أمور التّزييف، وخطأ النُّسّاخ، والتّحريف المقصود وغير المقصود. والواجب يحتّم على الطّالب أن يُدقّق في قيمة المخطوط ضمن حقله المعرفيّ، كقيمته في النّحو ضمن الكتب النّحويّة، أو جَمْعه شعر الشّاعر كلّه أو بعضه إذا كان ديوان شعر. ولكنّ بعض الطّلاب يتجاهل هذا التّقويم المهمّ على الرّغم من أنّه المسوّغ الرّئيس لتحقيقه المخطوط. والواجب يحتّم على الطّالب أن يُعلّل الأسباب التي حفزته إلى اعتماد النّسخة الأمّ، ولكنّ بعض الطّلاب يكتفي بالإشارة إلى النّسخة الأمّ من دون توضيح مسوّغاته، ويهمل الحديث عن تواتر الإشارة إلى صحّة هذه النّسخة، من نحو توافر العنوان فيها، مشفوعاً باسم مؤلّفها، وتاريخ الفراغ منها، أو تاريخ إملائها، أو إجازتها، أو ذِكرها في كُتُب المؤلّف الأخرى، ودلالة ذلك كلّه على صحّة نسبتها، وعلى فُرَص الاطمئنان إليها.

أقول إنّ مقدّمة التّحقيق تعبير عن خبرة الطّالب المحقّق بالمخطوط، وإتقانه مهارات التّحقيق العلميّ وقواعده، وبيان أهليّته المعرفيّة والخُلُقيّة للنّهوض بهذه المهمّة. ومن ثَمَّ وجب عليه الاهتمام بهذه المقدّمة، وإعداد مادّتها في (جذاذات) في أثناء تحقيقه المخطوط، وعدم شروعه في كتابتها قبل فراغه من التّحقيق، وصناعته الفهارس الوصفيّة التي تُحيط بمحتويات المخطوط.

أخلص من الحديث عن تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة إلى أنّ القضايا الثّلاث: المرحلة السّابقة على التّحقيق، ومرحلة التّحقيق، ومرحلة كتابة المقدّمة، ذات شأن في أيّ عمل علميّ يتعلّق بالمخطوطات، فضلاً عن أنّها وسيلة لا بدّ منها لتدريب جيل جديد من المحقّقين، يتحلّى بالصّبر والأمانة العلميّة والموضوعيّة والمهارات الأساسيّة في التّحقيق. بيد أنّ المخطوطات التي حُقّقت في الحقل الجامعيّ كانت دائماً حسنة النّيّة وذات حماسة واضحة، ولكنّ تدقيقها في المفهوم العلميّ للتّحقيق لم يكن مرضياً أحياناً؛ لجهل الطّالب، أو لإسراعه في التّحقيق لإنجاز رسالته، أو لضعف مهاراته في التّحقيق، أو لغير ذلك من الأسباب التي حاولتُ الإشارة إليها، وبيان الرأي فيها.

الإحالات

١- تُسمَّى هذه المرحلة مرحلة (دبلوم الدّراسات العليا) في بعض الأنظمة الجامعيّة، تليها في هذه الأنظمة مرحلة الماجستير فمرحلة الدكتوراه. وهناك أنظمة جامعية أُخرى تتألف مرحلة دبلوم الدّراسات العليا فيها من مرحلتين، تُعادل الأولى مرحلة الدبلوم في الأنظمة السابقة، وتعادل الثانية مرحلة الماجستير. ويُقدِّم الطّالب رسالة الدكتوراه بعد مرحلة دبلوم الدراسات العليا.

٢- مهدي فضل الله (د): أُصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٣، ص١٤١.

٣- المرجع السابق نفسه.

٤- حرص الدكتور عبد العزيز بن محمد المسفر في كتابه: المخطوط العربي وشيء من قضاياه، على إحصاء المصادر والمراجع التي يجب توافرها في مكتبات المخطوطات. انظر ص١٥٧ وما بعد. وانظر أيضاً: مهدي فضل الله (د): أُصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص١٤٢ وما بعد.

٥- المرجع السابق، ص١٤٢ وما بعد. و: عبد العزيز بن محمد المسفر (د): المخطوط العربي وشيء من قضاياه، دار المريخ، الرياض، ١٤٢٠/١٩٩٩، ص١٥٧ وما بعد.

٦- يتألف من خمسة مجلدات، تضم المخطوطات التي نُشرت بين ١٩٥٤-١٩٧٠م.

٧- ترجمه إلى اللغة العربية الدكتور عبد الحليم النجار، وهو يضمُّ المخطوطات العربية الموزّعة في كثير من بلدان العالم.

٨- يضم المخطوطات التي ذكرها كارل بروكلمن وإضافاته الكثيرة عليها. من طبعاته العلمية الطبعة التي أصدرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٣/١٩٨٣.

٩- وضعه المستشرق آرثر آربري في سبعة مجلدات، تضم نحواً من خمسمئة وألفي مخطوط. طُبع الفهرس عام ١٩٦٤م.

١٠- المراد هنا القائمة التي أعدّها محمد جمال الدين الشوربجي للمطبوعات العربية المحفوظة في دار الكتب المصرية.

١١- أعدَّ محمد أسعد طلس هذا الفهرس للكتب المحفوظة في مديرية الأوقاف العراقيّة، ورتّبه بحسب عناوين الكتب، مع ذكر اسم المؤلف، وعدد النسخ، وأمكنة وجودها.

١٢- انظر، لتفصيل الحديث عن نسخ المخطوط، مهدي فضل الله (د): أُصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص١٤٥ وما بعد.

١٣- برجستراسر: أُصول نقد النصوص ونشر الكتب، ترجمة: د محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢/١٩٨٢، ص١٥.

١٤- مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣/

١٥- عبـد الله بن عبد الرحيم عسيلان (د): تحقيق المخطوطـات بين الواقع والنهج الأمثل، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٥/١٩٩٤، ص٨٥.

١٦- عدَّ الدكتور عادل فتحي رياض اختلاف طبعات المراجع والمصادر المؤدي إلى اضطراب التوثيق من عيوب التحقيق المشترك. (رسالته الإلكترونيّة إليّ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣١).

١٧- مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات، ص٢٣.

١٨- حـازم القرطاجنـي: منهاج البلغاء وسـراج الأدباء، تحقيـق: د.محمد الحبيب بن الخوجـة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨١، مقدمة التحقيق. (نوقشت الرسالة عام ١٩٦٤، وصدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام ١٩٦٦م).

١٩- عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٣٩٧/١٩٧٧، ص٤٦.

٢٠- المرجع السابق، ص٢٩.

٢١- من رسالته الإلكترونية إليَّ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣١م.

٢٢- عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص٤١.

٢٣- مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات، ص٤١.

٢٤- روى مطـاع الطرابيشي في المرجع السابـق أن هناك مَنْ مزّق ورقة من نسخة البرزالي من مخطوط تاريخ دمشـق لابن عساكر، وسوَّد السطر المقابل لتلك الورقة من مختصر التاريخ لابن منظور، وهذا ما يدلّ على أن هناك إنساناً قصد إلى ذلك قصداً.

٢٥- المرجع السابق، ص١٣.

٢٦- المرجع السابق، ص١٧.

٢٧- برجستراسر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص٥٤.

